Distr.: General
22 April 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
الدورة الخامسة
جنيف، 5 و6 تموز/يوليه 2021
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت
استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة التاسعة عشرة
جنيف، 7–9 تموز/يوليه 2021
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت
استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يقدم الأونكتاد إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية دورات عن بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، حسب الطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتشمل هذه الأنشطة المشاريع الوطنية والإقليمية المتصلة بصياغة قوانين المنافسة وحماية المستهلك وتنفيذ المبادئ التوجيهية، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسساتية والدعوة إلى ابتداع ثقافة المنافسة وتعزيز رفاه المستهلك. وفي عام 2020، ارتبطت أنشطة الأونكتاد بالمشاكل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في الميدانين الصحي والاقتصادي على السواء. ونُظمت اجتماعات عديدة عن بعد لتعزيز تبادل الآراء والخبرات والممارسات التي تضطلع بها هيئات المنافسة وحماية المستهلك للتخفيف من آثار الأزمة وحماية حقوق المستهلك في مختلف البلدان والمناطق.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- الأونكتاد هو جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛ والمساعدة التقنية إحدى أنشطته الأساسية لتحقيق لهذا الغرض.

2- وتنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار 63/35 الصادر في 5 كانون الأول/ديسمبر 1980 على أن التعاون على الصعيد الدولي ينبغي أن يشمل "القيام في إطار الأونكتاد، وغيره من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الأونكتاد، بتنفيذ أو تسهيل المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، لا سيما للبلدان النامية"[(1)]. وتضطلع هذه المجموعة بدور هام في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء.

3- وتتضمن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 186/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 فصلاً عن التعاون الدولي ينص على ضرورة تعاون الدول الأعضاء من أجل تعزيز بناء القدرات وتيسيرها؛ وإنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك تابع للأونكتاد يضطلع بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لبناء قدراتها، وتقديم مساعدته التقنية في مجالي وضع قوانين وسياسات حماية المستهلك وإنفاذها. وقد أوكل هذا الأمر إلى ولاية الأونكتاد الرسمية في هذا المجال، وأكدته وثيقة مافيكيانو نيروبي التي اعتمدتها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في تموز/يوليه 2016[(2)].

4- وشدد مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها متعددة الأطراف لمراقبة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في قراره ألف، على "الدور الأساسي للأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك من خلال التعاون مع البلدان المستفيدة، واستخدام مقاربة متعددة للجهات صاحبة المصلحة تعزيزاً لثقافة المنافسة وحماية المستهلك، وزيادة الوعي بين المستهلكين والشركات التجارية" وطلب إلى الأونكتاد "في إطار ركيزة التعاون التقني التابعة له أن: (أ) يتابع ويقيم أثر أنشطة التعاون التقني بهدف تحسينها وتكييفها على نحو أفضل مع احتياجات الجهات المستفيدة وأولوياتها؛ مواصلة استكشاف وتطوير العمل المشترك والتكميلي مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل تقديم مساعدة أمتن وأكثر فعالية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"[(3)]. وإضافة إلى ذلك، وافق المؤتمر في جلسته العامة الختامية على جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وجدول أعمال الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك، الذي تضمن كل منهما بنداً عن استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية ذات الصلة بهذه المسائل.

(1) TD/RBP/CONF.10/Rev.2، الفصل "واو"، الفقرة 6.

(2) TD/519/Add.2.

(3) TD/RBP/CONF.9/9.

5- وتقدم هذه المذكرة معلومات عن أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك للفترة 2020-2021، مع مراعاة المعلومات الواردة من الدول الأعضاء. وبسبب الجائحة، استحال الاضطلاع بالأنشطة الميدانية خلال هذه الفترة، وتأثرت الأنشطة التي نُظمت جراء القيود التي فرضتها الجائحة. وركَّز الأونكتاد اهتمامه على دعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية في التصدي للتحديات الناجمة عن الأزمة والمتعلقة مباشرة بالانتعاش الاقتصادي[4].

ثانياً- استعراض الأنشطة المنفذة بين عامي 2020 و2021

6- وفقاً للولايتين المذكورتين أعلاه، يقدم الأونكتاد طائفة واسعة من خدمات المساعدة التقنية، مثل المساعدة على إعداد واعتماد و/أو تنقيح و/أو تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وبناء القدرات المؤسساتية لأغراض الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك، إضافة إلى زيادة وعي الجهات صاحبة المصلحة بمسألتي المنافسة وحماية المستهلك. ويقدّم الأونكتاد مساعدته التقنية أيضاً في إطار متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويصف هذا الفصل بإيجاز أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي قُدمت في الفترة من 2020 إلى 2021 على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وقد ترتب عن الجائحة أثران رئيسيان فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية، هما أن معظم الأنشطة المخطط لها نُفذت عن بعد بسبب القيود المفروضة على السفر؛ وكون معظم الطلبات المقدمة من الهيئات في البلدان النامية تتعلق بآثار الجائحة.

ألف- أنشطة في مجال المنافسة

1- على الصعيدين الإقليمي والدولي

7- نظم الأونكتاد العديد من الفعاليات بشأن قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الدولي، استهدفت مجموعة متنوعة من المناطق المختلفة. ففي عام 2020، نظم الأونكتاد أو شارك في تنظيم 13 فعالية في مجال قانون وسياسات المنافسة تناول بعضها مواضيع تتعلق بالجائحة، على النحو التالي:

(أ) أول منتدى مشترك بشأن المنافسة في المنطقة العربية هدفه تعزيز قانون وسياسة المنافسة في المنطقة، وتشجيع تبادل المعرفة والتحاور والتواصل بين كبار مسؤولات ومسؤولي المنافسة والجهات صاحبة السياسات والجهات المنظِّمة ومجتمع المنافسة الأوسع، نظمه كل من الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بموجب اتفاق تعاون ثلاثي وُقع في كانون الثاني/يناير 2019؛

(ب) منتدى اسطنبول للمنافسة، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد وهيئة المنافسة التركية (آذار/مارس)؛

(ج) أهمية سياسة المنافسة في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد والمعهد الإكوادوري لقانون المنافسة (أيار/مايو)؛

(4) For more information on competition and consumer protection issues with regard to economic recovery from the pandemic, see chapter 5 of UNCTAD, 2020, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Transitioning to a New Normal* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.D.35, Geneva).

(د) المنافسة أثناء الجائحة وما بعدها، منتدى اسطنبول للمنافسة، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد وهيئة المنافسة التركية (حزيران/يونيه)؛

(هـ) سياسة المنافسة في زمن كوفيد-19: هل هناك دور للتعاون الدولي؟ حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد (حزيران/يونيه)؛

(و) الأولويات الرئيسية للمنافسة وحماية المستهلك من أجل التكامل الإقليمي في أفريقيا، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد (حزيران/يونيه)؛

(ز) قانون وسياسة المنافسة أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، انعكاساته على المنطقة العربية، حلقة دراسية شبكية جمعت تجارب وخبرات ثلاث منظمات دولية؛ الأونكتاد، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (تموز/يوليه)؛

(ح) أثر الجائحة على الاقتصاد: دور سياسة المنافسة في إدارة الأزمات والانتعاش الاقتصادي، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد وغواتيمالا (تموز/يوليه)؛

(ط) لماذا ينبغي لغواتيمالا اعتماد قانون تعزيز المنافسة والدفاع عنها، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد وغواتيمالا (تموز/يوليه)؛

(ي) التصديق على مشروع تنظيم الاندماج، حلقة دراسية إقليمية؛ الأونكتاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (تموز/يوليه)؛

(ك) سياسة المنافسة في مواجهة الأزمة الناجمة عن الجائحة في أمريكا الوسطى، المنتدى الرابع عشر للمنافسة في أمريكا الوسطى؛ الأونكتاد وهيئة المنافسة الدومينيكية (تموز/يوليه)؛

(ل) سياسة المنافسة المتعلقة بأزمة الجائحة وإعادة تفعيل المنافسة، مع التركيز على المشاريع المتناهية الصغر وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حلقة دراسية شبكية؛ الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (آب/أغسطس)؛

(م) منتدى اسطنبول للمنافسة، حلقة دراسية شبكية سنوية؛ الأونكتاد وهيئة المنافسة التركية (كانون الأول/ديسمبر).

8- وفي عام 2020، أُطلق مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية على مدى 18 شهراً وعنوانه "المبادرة العالمية نحو إنعاش المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الجائحة"، ضمن خمس مجموعات، هدفه تقديم المشورة وبناء القدرات والدعم إلى الحكومات والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وتعزيز قدراتها على الصمود أثناء الجائحة وبعدها. وفي إطار مجموعة تعزيز النفاذ إلى الأسواق، أعد الأونكتاد تقريراً عن دور المنافسة في تحسين القدرة التنافسية ونفاذ المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق في مرحلة ما بعد الجائحة، ستليه دراسات وطنية في البرازيل وجنوب أفريقيا وتايلند تُناقش في الحوارات الإقليمية بين هيئات المنافسة وهيئات هذه المشاريع.

9- ويتعاون الأونكتاد مع هيئة المنافسة التركية وهيئات اقتصادية مجاورة في مجال تنظيم أنشطة منتدى اسطنبول للمنافسة. وعُقدت ثلاث فعاليات في آذار/مارس، وحزيران/يونيه، وكانون الأول/ ديسمبر 2020، ناقشت فيها الجهات المعنية بالمنافسة، والممارسات والممارسون، والأوساط الأكاديمية مواضيع الساعة المتعلقة بقانون وسياسات المنافسة، مثل المنصات الرقمية، والقضايا العابرة للحدود، والجائحة.

10- وما فتئ الأونكتاد، منذ عام 2019، يقدم مساعدته إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لتمكينه من إعداد لائحة للاندماج الإقليمي. وُعرض مشروع اللائحة وتمَّ إقراره في حلقة دراسية نُظمت في تموز/يوليه 2020. وإضافة إلى ذلك، ما فتئ الأونكتاد يقدم خدماته الاستشارية بشأن سياسة المنافسة إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث يجري التفاوض على بروتوكول المنافسة لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي أفريقيا، لا يزال "نظام المنافسة مشتَّتاً"، وهو ما يقتضي تقديم المساعدة التقنية لتيسير التفاوض بشأن سياسة المنافسة على نطاق أفريقيا وتنفيذها[5]. وفي حزيران/يونيه 2020، عقد الأونكتاد حلقة دراسية شبكية بشأن الأولويات الرئيسية للمنافسة وحماية المستهلك من أجل التكامل الإقليمي في أفريقيا لمناقشة وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا والتجارب الرئيسية ذات الصلة بالتكامل الإقليمي في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وضمَّت الحلقة الدراسية مشاركات ومشاركين من الهيئات الوطنية؛ وشبكات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ ومنظمات غير حكومية؛ وأوساط أكاديمية. وإضافة إلى ذلك، أطلق الأونكتاد في عام 2020 مشروعاً إقليمياً للتعاون التقني بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا، يستند إلى القواسم المشتركة لتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك باعتبارها أدوات هامة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان.

11- واستمر الأونكتاد في العمل مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع دولها الأعضاء في إطار شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والصندوق الياباني للتكامل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبتعاون مع اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة. وقد عرض الأونكتاد تجاربه عن أفضل الممارسات الدولية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ويَسَّر حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية، ودعمَ مبادرات جديدة، وقدَّم مدخلات موضوعية لصكوك جديدة، مثل *"عملية استعراض النظراء لقانون وسياسات المنافسة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا: وثيقة توجيهية"*، وهي إطار يحدد عمليات استعراض النظراء في الدول الأعضاء، نُشرت في عام 2020[6].

12- واستمر الأونكتاد في توجيه اهتمامه وموارده لأنشطة المساعدة التقنية لفائدة هيئات المنافسة في أمريكا اللاتينية. فقد خُصصت لهذه المنطقة أربع فعاليات من الفعاليات الـ 13 المذكورة أعلاه المعقودة في عام 2020. وقدّم الأونكتاد على سبيل المثال دعمه إلى غواتيمالا، حيث يجري إقرار قانون وطني للمنافسة، ونظَّم حلقات عمل للتوعية بأهمية قانون المنافسة والتحليل الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، نشر الأونكتاد في عام 2020 تقريراً تقييمياً، حسب سوق كل هيئة، عن آثار أداء الهيئات الوطنية للمنافسة التي شاركت في برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، وأبرز الآثار الإيجابية للتعاون التقني للأونكتاد على الصعيد الإقليمي على برنامج كومبال[7]. ونُفّذت المرحلة الثالثة من برنامج كومبال، الذي موَّلته أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، في الفترة من 2015 إلى 2018، لتوفير التدريب، وتبادل أفضل الممارسات وأدوات السياسات العامة، وتمكين البلدان المستفيدة من اعتماد أو تحديث قوانين المنافسة، وإنشاء سلطات إنفاذها. ومنذ انتهاء البرنامج الإقليمي للتعاون التقني المتعلق

(5) انظر الفصل5 من: African Union, African Development Bank, Economic Commission for Africa and UNCTAD, 2019, *Next Steps for the African Continental Free Trade Area: Assessing Regional Integration in Africa IX* (Addis Ababa).

(6) انظر- https://asean-competition.org/read-publication-asean-competition-law-and-policy-peer-review-guidance-document.

(7) UNCTAD, 2020, *Evaluation of the Impact of the Performance of the National Competition Authorities Participating in the COMPAL Programme Within Their Respective Markets* (United Nations publication, Geneva).

بالمنافسة وحماية المستهلك لبرنامج كومبال، موَّلت البلدان المستفيدة بنفسها أنشطة جديدة في أمريكا اللاتينية. وبالتعاون مع كلية الإدارة والقانون بجامعة زيوريخ للعلوم التطبيقية، أطلق الأونكتاد مشروعاً لامتثال المنافسة في أمريكا اللاتينية يتضمن تمويلاً لبعض الأنشطة. ويُختتم المشروع في عام 2021 بنشاط أخير يتمثل في إعداد وثيقة توجيهية لفائدة هيئات المنافسة التي تود وضع برنامج للامتثال في إطار سياسات المنافسة الخاصة بها.

2- على الصعيد الوطني

13- يُظهر ارتفاع الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بشأن القضايا ذات الصلة بالجائحة أن الحاجة تدعو هيئات المنافسة في البلدان النامية إلى التعلم من تجارب ومبادرات الهيئات الأكثر تقدماً بغية تقييم الكيفية التي ينبغي الاستجابة بها لقضايا المنافسة التي انبثقت عن الجائحة.

14- وما فتئ الأونكتاد يُقدم مساعدته إلى بربادوس منذ عام 2019 من أجل إعداد مبادئها التوجيهية لعمليات الاندماج. وأجرى الأونكتاد استعراضاً لأحكام الاندماج في بربادوس، وأيَّد صياغة مبادئه التوجيهية، وأعقبه إعداد تقرير على أساس استعراضه هذا. وعُقدت حلقة عمل تدريبية للمسؤولات والمسؤولين من بربادوس في أيلول/سبتمبر 2020 لإقرار التقرير وتعميمه.

15- وأطلق الأونكتاد، إلى جانب الهيئة البيلاروسية للمنافسة، *تقييم الأونكتاد لقانون المنافسة في بيلاروس*.

16- واستجابة لطلبات بعينها، نظَّم الأونكتاد، في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 على التوالي، أنشطة تدريبية لهيئات المنافسة الكمبودية والميانمارية بشأن سياسات المعونة الحكومية وإجراءات التصدي للتكتلات الاحتكارية واستغلالها مركز الهيمنة أثناء الجائحة.

17- وقدَّم الأونكتاد مساعدته التقنية لتايلاند بشأن دراسة تقييم لآثار الجائحة على سوق وكالات حجز السفر عبر الإنترنت في إطار القطاع الوطني للضيافة. ويرمي مشروع المساعدة التقنية هذا إلى استعراض حالة قطاع الضيافة في تايلند قبل الجائحة وبعدها، لا سيما سوق وكالات حجز السفر عبر الإنترنت، وتقييم الأثر الاقتصادي للجائحة على هذا القطاع، بما في ذلك على وكالات حجز السفر عبر الإنترنت، فضلاً عن آثار ذلك على ظروف المنافسة أثناء الجائحة وبعدها، وتحديد الشواغل المتعلقة بالمنافسة، ووضع مبادئ توجيهية للقانون التايلندي للمنافسة من أجل تنظيم الممارسات المانعة للمنافسة في سوق وكالات حجز السفر عبر الإنترنت.

باء- أنشطة حماية المستهلك

1- على الصعيدين الإقليمي والدولي

18- يعكف الأونكتاد على تنفيذ مشروع لفائدة حساب الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية في مواجهة الجوائح، بتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إضافة إلى مساهمات ترتبط بسياسة حماية المستهلك لتوفير الخدمات الصحية، بما فيها خدمات الصحة الإلكترونية.

19- وقد أفضت القيود المفروضة على السفر جراء الجائحة إلى زيادة عدد الاجتماعات والفعاليات المنظمة عبر الإنترنت مع الهيئات الحكومية، وممثلات وممثلي الهيئات والجهات المعنية صاحبة المصلحة، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلى نحو ما يرد في تفاصيل هذا الفصل، نظَّم الأونكتاد في عام 2020 أو شارك في تنظيم عدة حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية بشأن حماية المستهلك تلبية لطلبات الدول الأعضاء واحتياجاتها، بما في ذلك حلقة دراسية شبكية عنوانها "استخدام

المعايير أداةً لحماية المستهلك"، نُظمت بالاشتراك مع لجنة السياسات الاستهلاكية التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الدولية للمستهلكين (نيسان/أبريل)؛ وغيرها كما ترد تفاصيل ذلك أدناه.

20- ويرمي مشروع التعاون التقني لتسوية منازعات التبضع الإلكتروني على أساس تقنية التكتل التسلسلي، الذي مولته مجموعة طريق الحرير الصينية، إلى المساعدة على تحسين التجارة الدولية وزيادة ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية في دولتين عضوين تجريبيتين من رابطة دول جنوب شرق آسيا قبل توسيعه ليشمل دولاً أخرى في المنطقة. ويرمي المشروع أيضاً إلى تحديد أفضل الممارسات، وخيارات السياسات العامة لتعزيز تسوية منازعات التبضع الإلكتروني، وتحديد المقتضيات القانونية والتقنية والبنى التحتية لتطوير أنظمة تسوية منازعات التبضع الإلكتروني، بما في ذلك باستخدام تقنية التكتل التسلسلي، وبناء قدرات الوكالات الحكومية لحماية المستهلك، ومجموعات المستهلكين، وجمعيات الأعمال التجارية في مجال تسوية منازعات التبضع الإلكتروني. وقد عُرض المشروع على الجهات المستفيدة المحتملة في جنوب شرق آسيا. وإضافة إلى ذلك واستجابة لطلب من حكومة الفلبين الممثِلة للجنة حماية المستهلك التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمانة الرابطة، انضم الأونكتاد، في عام 2020، إلى مشروع تقني إقليمي، في إطار مشروع بين اليابان والرابطة بشأن تعزيز الاستهلاك المستدام، دعمته حكومة اليابان عبر الصندوق الياباني للتكامل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويرمي المشروع إلى تعزيز الاستهلاك المستدام في الدول الأعضاء في الرابطة. واعُتمد التمويل للخبيرات والخبراء الاستشاريين لتنظيم إحدى فعاليات الدول الأعضاء في الرابطة لمناقشة نماذج مجموعة الأدوات المتعلقة بالاستهلاك المستدام، على النحو المتفق عليه بين الأطراف المعنية، ووضع مجموعة أدوات هدفها المساعدة على تعزيز قدرات هيئات حماية المستهلك في الدول الأعضاء في الرابطة من أجل تشجيع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الاستهلاك المستدام. وتشمل النماذج الأربعة لهذه الأدوات مفاهيم ومبادئ الاستهلاك المستدام؛ وأفضل الممارسات والمقاربات المتبعة في السياسات التي تعزز الاستهلاك المستدام؛ والأدوات والآليات التي تؤثر في سلوك المستهلك؛ واستخدام الآليات والأدوات المناسبة في قطاعات الأغذية والطاقة والإلكترونيات الاستهلاكية والبلاستيك. وعُقدت حلقة عمل عنوانها "حماية المستهلك في أعقاب جائحة كورونا، التمحور حول الرقمنة في المنطقة العربية"، نظمها الأونكتاد بتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في آب/أغسطس 2020، تناولت زيادة اعتماد المستهلكين على الآليات الإلكترونية والتحديات التي واجهها المستهلكون وجمعيات حماية المستهلك خلال الجائحة وفي أعقابها. وعرض الأونكتاد ردود جمعيات حماية المستهلك على الجائحة في جميع أنحاء العالم وتوصياته للعمل في هذا الصدد. وقدّم الأونكتاد أيضاً إلى الهيئات الوطنية في الدول العربية توصيات من المنظورين الإقليمي والدولي بشأن الجائحة في إطار حلقة العمل، التي ضمت مسؤولين من وكالات حماية المستهلك من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وممثلين عن حكومات ومنظمات دولية وأوساط أكاديمية أخرى.

21- وخلال الأسبوع الدولي لسلامة المنتجات لعام 2020، شارك الأونكتاد مع المفوضية الأوروبية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في تنظيم حلقة عمل دامت ثلاثة أيام عنوانها "الشروع في تأمين سلامة المنتجات الاستهلاكية: مسعى جدير بالاهتمام". وحددت حلقة العمل هذه احتياجات أقل البلدان نمواً، وناقشت اللبنات الأساسية اللازمة لتعزيز سلامة المنتجات الاستهلاكية، ودعم إصلاح السياسات، والتعاون الدولي في مجال سلامة المنتجات الاستهلاكية. وحضر حلقة العمل أكثر من 500 مشارك ومشاركة من الهيئات الوطنية، والجهات المنظِّمة الدولية، وجمعيات المستهلكين، وقطاع الصناعة، ومختبرات التحاليل، والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن جهات تقرير المعايير، وهيئات المحاماة وخبراء سلامة المنتجات. وتبادل، على وجه الخصوص، متكلمون ومتكلمات من البلدان النامية والمتقدمة مثل إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاربهم فيما يتعلق بوضع السياسات

والتصميم المؤسساتي، والمراجعات القانونية، وحملات التوعية، وتثقيف المستهلكين، ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة في ميدان سلامة المنتجات الاستهلاكية.

22- ونظم المنتدى الأيبيري – الأمريكي للوكالات الحكومية المعنية بحماية المستهلك خمسة حوارات ركَّزت على القضايا المرتبطة بالجائحة، لا سيما الاكتناز والتلاعب بالأسعار؛ واسترداد المبالغ المدفوعة؛ وإفلاس المستهلك؛ والممارسات التجارية غير العادلة؛ والتعاون الدولي والتعاون عبر الحدود. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقد المنتدى مؤتمره الرقمي الأول المعني بحماية المستهلك والتعاون الدولي. ويتكون المنتدى من ثلاثة أفرقة عاملة تُعنى بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، وحماية المستهلكين الضعفاء أُحيلت نتائج أعمالها إلى الأونكتاد، ريثما تُدمج هذه الأفرقة في أمانة المنتدى. وشارك الأونكتاد في حوارين عقدهما المنتدى بشأن الاكتناز والتعاون الدولي، فضلاً عن مشاركته في المؤتمر الرقمي. ونظَّم الأونكتاد محاضرتين رئيسيتين عن الحماية الدولية للمستهلك وتسوية المنازعات والانتصاف في إطار دورة عنوانها "البرنامج الدولي لتحسين إدارة الوكالات الحكومية في مجال حماية المستهلك"، نظَّمها مركز دراسات قانون المستهلك التابع لجامعة الجنوب الأرجنتينية. وحضر المحاضرتين مسؤولات ومسؤولون عن حماية المستهلك في بلدان المنطقة، مثل الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، والمكسيك للمساعدة على بناء قدراتها، مع مراعاة وجهات النظر القانونية والإدارية والتكنولوجية.

2- على الصعيد الوطني

23- في عام 2020، طلبت عدة بلدان نامية دعماً من الأونكتاد يشمل تقديم خدمات استشارية بشأن الممارسات التجارية غير المنصفة التي تعرفها أسواقها جراء الجائحة، بما في ذلك المواضيع التالية: تشريعات حماية المستهلك والقرارات المتعلقة بالاكتناز والتلاعب بالأسعار، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، الوكالة البيروفية لحماية المستهلك (نيسان/أبريل)؛ والمنتجات التجارية غير المأمونة المتصلة بالجائحة، جمعية *بروكونسوميدور*، الوكالة الدومينيكية لحماية المستهلك (أيار/مايو)؛ وتعريف "المستهلك" في الولايات القضائية الأخرى، الأمانة الوطنية البرازيلية للمستهلك (تموز/يوليه)؛ ومهل إعادة النظر في العقود في تشريعات حماية المستهلك، الوكالة الشيلية لحماية المستهلك (تموز/يوليه)؛ وتنظيم الأسعار وممارسة التسعير المفرط، اللجنة الأوزبكية لمكافحة الاحتكار (كانون الأول/ديسمبر). وطلبت جهات أخرى أنشطة تدريبية بعينها، بما في ذلك أنشطة الدول العربية في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ثالثاً- عمليات استعراض النظراء الطوعية في 2020-2021

ألف- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

24- خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن، عُقد استعراضُ النظراء الطوعي الثاني لقوانين وسياسات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. والاتحاد هو المنظمة الإقليمية الوحيدة التي طلبت إجراء علمية استعراض النظراء حتى الآن. وسبق أن نُظمت عملية استعراض النظراء الطوعية الأول لقانون وسياسات المنافسة في الاتحاد في عام 2007؛ والاستعراض الثاني ثمرة ما تحقق من نتائج على مدى فترة الاثني عشر عاماً منذ الاستعراض الأول.

25- وعرض رئيس لجنة المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/أستاذ شعبة الأعمال التجارية بالمدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بباريس، المدير السابق للمنافسة في لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تقرير عملية استعراض النظراء الطوعية عند افتتاح المناقشة. وأبرز التقرير الجهود التي بذلتها لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للنهوض بإنفاذ قوانين المنافسة. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز فعالية نظام المنافسة في الاتحاد، لأن إسناد إنفاذ هذه القوانين إلى هيئات مركزية إقليمية قد أضعف الهيئات الوطنية للمنافسة. وقدم التقرير أيضاً توصيات بشأن الإصلاح المؤسساتي والقانوني لتحسين نظام المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وتعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأن الدول الأعضاء الثماني في الاتحاد هي أيضاً دول أعضاء في الجماعة. وعرض مفوض من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، وشدد على التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأشار إلى تنفيذ التوصيات بالتعاون مع الأونكتاد[8].

26- واضطلع بدور النظراء كل من رئيس مجلس المنافسة التونسي، ومدير المنافسة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ونائب سابق لمدير اللجنة السويسرية للمنافسة، الأستاذ في كلية الإدارة والقانون بجامعة زيوريخ للعلوم التطبيقية. وطرح النظراء أسئلة بشأن الجدول الزمني لاتخاذ قرارات اللجنة؛ وبشأن العلاقات بين لجنة الاتحاد والهيئات الوطنية للمنافسة؛ وتجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مجال مراقبة عمليات الاندماج؛ ومبادرات الدعوة؛ والتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورداً على ذلك، ذكر مفوض الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أن الهيئة الإقليمية اتخذت منذ 2007 مبادرات للتعاون مع الهيئات الوطنية للمنافسة. وارتأى أن الحاجة تدعو أيضاً إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية توضيح اختصاصات كل هيئة. وقدم الأونكتاد مشروعاً للمساعدة التقنية لغرض تعزيز الأطر المؤسساتية والتنظيمية في بلدان الاتحاد وتيسير التعاون مع الجماعة[9].

باء- استعراض قانون وسياسة حماية المستهلك لبيرو

27- أُجريت عملية استعراض النظراء لقانون وسياسة حماية المستهلك لبيرو خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن. وهذا هو الاستعراض الثالث الذي ييسره الأونكتاد في هذا المجال، كونه المنظمة الدولية الوحيدة التي تجري عمليات استعراض النظراء الطوعية في هذا الميدان.

28- وافتُتحت عملية استعراض النظراء الطوعية ببيان أدلى به رئيس المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. بعدها، عرض الأونكتاد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير المعلومات الأساسية عن الأطر القانونية والسياساتية والمؤسساتية لحماية المستهلك[10].

29- وذكر التقرير أن لبيرو نظاماً قوياً لحماية المستهلك حقَّق العديد من النجاحات المعترف بها وطنياً ودولياً، وأن الإطار التشريعي وإطار السياسات العامة واسع النطاق ومتوازن ويدمج مختلف الممارسات الدولية الفضلى، وأن كلها تقريباً من الممارسات الواردة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، وأن الإطار المؤسساتي لحماية المستهلك مُرضٍ، وأن الوكالة الرئيسية لحماية المستهلك تضطلع بدورها قائدةً لنظام التنسيق بين المؤسسات وإنفاذ التشريعات تنفيذاً فعالاً. وحدد التقرير بعض

(8) TD/RBP/CONF.9/9.

(9) المرجع نفسه.

(10) TD/RBP/CONF.9/7.

المجالات التي يمكن تحسينها لتعزيز حماية المستهلك، ووُجهت التوصيات ذات الصلة إلى تحسين جوانب مثل توجيه الأدوات الرئيسية لسياسات حماية المستهلك لخدمة مصالح المستهلكين الضعفاء والمحرومين، ووضع خطة عمل لمعالجة جوانب بعينها من الاقتصاد الرقمي، وتيسير عمليات إنصاف المستهلك، وتعزيز شبكات سلامة المنتجات الاستهلاكية والتعاون الدولي والتعاون في مجال الإنفاذ عبر الحدود.

30- واضطلع ممثلو وممثلات حكومات أستراليا، وإيطاليا، والولايات المتحدة بدور النظراء. ووجه هؤلاء أسئلة إلى وفد بيرو عن حماية المستهلكين الضعفاء والمحرومين في البلد، وطريقة تمويل جمعيات المستهلكين، والتفاعل بين المؤسسات الحكومية المسؤولة عن حماية المستهلك، وعن السلطات المخولة بالإنفاذ في الأسواق الرقمية، والتعاون الدولي وجبر الضرر الجماعي. وسألت ممثلة الوكالة البيروفية لحماية المستهلك بدورها النظراء عن مدى الاستفادة من بيانات سلوك المستهلكين في جعل المنتجات الاستهلاكية مأمونة، وعن الشبكات الإقليمية للتعاون في مجال الإنفاذ عبر الحدود، ووضع سياسات الاقتصاد الرقمي. ووجهت الممثلة أيضاً أسئلة إلى المندوبات والمندوبين الآخرين المشاركين في الدورة لغرض الاستفادة من خبراتهم فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لمعالجة المديونية المفرطة للمستهلكين وسبل التمويل العام لجمعيات المستهلكين. وقدَّم الأونكتاد مقترحاً بشأن مشاريع المساعدة التقنية تنفيذاً لتوصيات عملية استعراض النظراء، بُغية تحقيق هدف شامل هو تحسين الأطر التشريعية والمؤسساتية لحماية المستهلكين في بيرو. وأعربت ممثلة بيرو عن موافقتها على التوصيات وعن تقديرها لتوجيهات الأونكتاد[11].

جيم- الفريق العامل المعني بطرائق عمليات استعراض النظراء الطوعية

31- قرر المؤتمر الاستعراضي الثامن، بموجب توصيته ألف، إنشاء الأونكتاد لـ "فريق عامل معني بطرائق عمليات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد، يكون باب المشاركة فيه مفتوحاً أمام الدول الأعضاء على أساس طوعي، ولا تترتب عليه أي آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، لمناقشة وتحسين الإجراءات والمنهجيات القائمة، وتقديم تقرير إلى الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة والدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، على التوالي"[12].

32- ويأتي هذا الاقتراح في وقت تعرف الأسواق تحولات جراء الجائحة وآثارها على المنافسة والاستهلاك، فضلاً عن تطوير الرقمنة وزيادة حجمها. فقد انقضت أكثر من خمس سنوات منذ إجراء التقييم الأول لعمليات استعراض النظراء الطوعية لقانون وسياسات المنافسة[13]. وفي مجال حماية المستهلك، لم تُجر حتى الآن سوى ثلاثة استعراضات من هذا القبيل. ولهذا السبب، سيضطلع الفريق العامل بدور منتدى للتفكير في مضمون هذا الصك القيم للأونكتاد وأهدافه على السواء.

رابعاً- الأنشطة المستقبلية

33- بالرغم من القيود المتصلة بالجائحة، استمر الأونكتاد بهمّة في تنظيم مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية في الفترة 2020-2021، وعدَّل أشكالها حسب الاقتضاء لتمكين المشاركة فيها عن بعد، بما في ذلك أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثامن بحضور المشاركات والمشاركين وعن بعد على

(11) TD/RBP/CONF.9/9.

(12) المرجع نفسه.

(13) UNCTAD, 2015, *External Evaluation of UNCTAD Peer Reviews on Competition Policy* (United Nations publication, New York and Geneva).

السواء. ومن الأهمية بمكان أن الأونكتاد تمكّن من الحفاظ على مستوى الجودة نفسه لأنشطته في مجال المساعدة التقنية كما دأب على ذلك من قبل الأزمة، من حيث مضمون مساعدته هذه، والاستجابة للزيادة الكبيرة التي عرفتها طلبات هيئات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية، التي واجهت تحديات تتصل بالجائحة. وينطوي تنظيم أنشطة المساعدة التقنية بالمشاركة عن بعد على بعض المزايا، بما في ذلك توسعيها نطاق عمل الأونكتاد وحجم الجماهير المستهدَفة، وهو ما يسمح بتنظيم فعاليات تحضرها مشاركات ومشاركون رفيعو المستوى من جميع أنحاء العالم. وتتيح الاجتماعات الحضورية التفاعل والتواصل الشخصي والمناقشات غير الرسمية، لكن تنظيم هذه الفعاليات عن بعد أقل تكلفة وأقل تعقيداً. ومع ذلك، تظل الاستفادة الجيدة من المعلومات والهياكل الأساسية القائمة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شرطاً هاماً لتنظيم الفعاليات عبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تشوش أوقات كل منطقة على المنظمين والمشاركين في تنظيم هذه الفعاليات الدولية عبر الإنترنت. ويُتوقع في المستقبل القريب أن تستمر القيود المفروضة على السفر، ويظل من الصعب إرسال بعثات ميدانية أو تنظيم الفعاليات الحضورية. ولهذا السبب، سيواصل الأونكتاد استكشاف كيفية تنظيم فعالياته وأنشطته بالوسائل الرقمية، بما في ذلك متابعة أنشطة مساعدته التقنية بالمشاركة عن بعد، مع مراعاة مزايا وعيوب ذلك على السواء.

34- وفي السنوات الخمس المقبلة، تُركز المساعدة التقنية للأونكتاد في مجال المنافسة وحماية المستهلك على المجالات التالية، وعلى النحو المقترح خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن: التفاعل بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات في الاقتصاد الرقمي؛ والتركيز أكثر على الدعوة: الكيفية التي تمكّن الهيئات من التعامل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة؛ وتحديد الأولويات: الكيفية التي ينبغي للهيئات الفتية ذات الموارد المحدودة إعطاء الأولوية لاستراتيجية عملها، استناداً إلى مستوى التنمية؛ والتعاون الدولي، لا سيما مراعاة دور الأونكتاد في وضع السياسات والإجراءات التوجيهية لتنفيذ التدابير الدولية في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية[14].

35- ونوقشت في عام 2020 القضايا المتصلة بالرقمنة في مجموعة متنوعة من المؤتمرات المختلفة، مثل منتدى اسطنبول للمنافسة، ومنتدى الوكالات الحكومية المعني بحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية، وتمَّ التشديد على أهمية التعاون الدولي في مجالي المنافسة وحماية المستهلك، في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما يتعلق بالجائحة[15]. والأونكتاد على استعداد لتقديم مساعدته التقنية إلى هيئات المنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمجالات الأخرى ذات الاهتمام، استجابة لطلباتها واحتياجاتها. وستظل آثار الجائحة قائمة، وسيتعين على الحكومات على وجه الخصوص في جميع أنحاء العالم الانتقال إلى إنعاش اقتصاداتها في أعقاب الجائحة، مع مراعاة وجهات النظر المتصلة بالمنافسة وحماية المستهلك. وسوف يواصل الأونكتاد تقديم مساعدته التقنية بصورة شاملة وبأشكال تتكيف مع احتياجات الجهات المستفيدة وألوياتها، بالنظر إلى مجالات التركيز المشار إليها أعلاه، وضمان عمليات الرصد وإجراء تقييمات لأثر المشاريع المنفذة.

(14) TD/RBP/CONF.9/6.

(15) لمزيد من المعلومات، انظر ACM Cipriano and AI Vila, 2020, International cooperation in consumer protection, Research Paper No. 54, UNCTAD.